

قراءة تحليلية للمؤسسة الاقتصادية الإسلامية مقارنة بالمؤسسة الاقتصادية

التقليدية

Analytical reading of the Islamic economic institution compared to the traditional economic institution

بن حركو زينب

* شويب نورهان

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله - الجزائر -

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله - الجزائر -

z.benharkou@centre-univ-mila.dz

n.chouieb@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/05/30

تاريخ الاستلام: 2022/01/22

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتسلط الضوء على أهمية وجودها في البيئة الاقتصادية خاصة في ظل التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى الضوابط التي تفرضها الدول في إدارة مؤسساتها الاقتصادية والتي جل قواعدها تتعارض والفطرة الإنسانية والمبادئ الإسلامية.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التعرف على متغيرات الدراسة، والتركيز على الإطار النظري والفلسفي للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية ومدى أهمية إنشائها. وقد بينت هذه الدراسة أهمية وجود مؤسسات اقتصادية إسلامية تحمي حقوق المؤسسة وأصحاب المصلحة وتفعيلها أصبح ضرورة حتمية في البيئة الاقتصادية للبلدان المسلمة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية الإسلامية؛ المبادئ الإسلامية؛ البيئة الاقتصادية.

Abstract:

This research paper aims to identify the Islamic economic institution and shed light on the importance of its presence in the economic environment, especially in light of the challenges facing the Islamic world on the one hand, and on the other hand, the controls imposed by countries in managing their economic institutions, most of whose rules contradict human nature and Islamic principles.

The descriptive approach was relied upon to identify the variables of the study, and to focus on the theoretical and philosophical framework of Islamic economic institutions and the importance of establishing them. This study has shown the importance of having Islamic economic institutions that protect the rights of the institution and stakeholders, and activating them has become an imperative in the economic environment of Muslim countries.

Keywords: Islamic economic institution; Islamic principles; economic environment.

JEL Classification Codes : B55; G32; M14; O10; P4

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن التصور الذي منحه الإسلام لحياة الفرد كان كافياً لإرشاده إلى الطريق الذي يسلكه في حياته، وحتى في الأمور الاقتصادية فكانت هناك مجموعة من الإرشادات التي تحدد السلوك الاقتصادي التي لا بد أن يستخرجها الفرد من الكتاب والسنة، واعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي من أنجح الأنظمة كونه يرتبط بضوابط تحقق الحقوق والتوازن في كافة الميادين الاقتصادية وتناسب جميع الفئات والمجالات (الباحثين، 2021، صفحة 6)، وهو ما جعل الكثير يتساءل ماذا لو تم تبني نفس الفكرة في المؤسسات الاقتصادية وجعلها مؤسسات اقتصادية إسلامية تقوم على الضوابط والقواعد الموجودة في نصوص الكتاب والسنة، هل سيكون لها نفس النجاح .

فمنذ ظهور المؤسسات الاقتصادية وهي في تطور مستمر من حيث أنشطتها ووظائفها وهيكلها ولكن لآن لم يتم بناء مؤسسة اقتصادية ذات طابع تتوفر فيه مبادئ والأصول الإسلامية التي تحكم نشاطها في حدود ما ورد في نصوص القرآن والسنة والتي تطبق وفق ما يتلاءم وبيئة هذه المؤسسات، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما المقصود بالمؤسسة الاقتصادية الإسلامية مقارنة مع المؤسسة الاقتصادية الحالية؟

وبهدف معالجة هذا الموضوع، ارتأينا إلى طرح جملة من الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمؤسسة الاقتصادية الإسلامية؟
- ما هو واقع وظائف المؤسسة الاقتصادية الإسلامية في ظل نظيرتها التقليدية؟
- ما هو مجال انتشار المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في الوطن العربي؟

1.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة انطلاقاً من الجهود التي رافقت تطور المؤسسة الاقتصادية ومحاولة هيكلتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، فوجود مؤسسة اقتصادية إسلامية جزء من الحضارة حتى ولو لم يكن مصرح بها ظاهرياً، وإن كانت مجرد فكرة لتأسيس أو إنشاء أو بلورة مؤسسة اقتصادية حسب ما يقتضيه الإسلام هو بداية جديدة لجعل هذا النوع من مؤسسات ابتكاراً ذا بعد قيمي إسلامي مدعم للنظام الاقتصادي المالي المصرفي الإسلامي الموجود. ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تناولت هذه الدراسة الجانب النظري التعريفي لكل من المؤسسة الاقتصادية التقليدية والمؤسسة الاقتصادية الإسلامية بصورة تفصيلية.
- إلقاء الضوء على أهم وأبرز الاختلافات بين كلتا المؤسستين.
- تتوافق أهمية الدراسة مع التوجهات الحديثة للعالم الإسلامي في تصحيح الاختلالات الموجودة في المؤسسات والتي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- تسليط الضوء على واقع المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في الوطن العربي، بالاعتماد على بيانات البورصة العربية.

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية التقليدية.

2.1. تعريف المؤسسة الاقتصادية:

عرفت المؤسسة الاقتصادية بأنها منظمة ذات استقلالية، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية والإعلامية والمادية، والمتعلقة بالموارد المادية والموارد البشرية، بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني وزماني، وتعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تجمع الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية، بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناء على أهداف تحددها الإدارة، حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية. (محمد، 2019، صفحة 28)

كما تم تعريف المؤسسة الاقتصادية بأنها: " مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية، والمادية، التي تستخدم، وتسير بهدف إنتاج المواد، السلع والخدمات، وكذلك بيعها وتوزيعها." (اللحام و عزريل، 2016، صفحة 303)

وعرفت أيضا بأنها: " وحدة اقتصادية متموقة على السوق، وهي جزء منه، لها القدرة على التكيف مع كل جديد، وهي متفاعلة في نفس الوقت مع نفسها ومع مجموعة من الأنظمة الأخرى، من خلال مجموعة من العلاقات المختلفة، وهذا ما يشكل محيطها الداخلي والخارجي" (دراج، 2017، صفحة 25)

ويمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية إجرائيا بأنها وحدة قانونية مستقلة، ذات نشاط إقتصادي تتكون من مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمالية والمعلوماتية التي تعمل في نظام واحد متفاعل وتسعى لتحقيق الهدف الاستراتيجي للمؤسسة.

2.2. أهداف المؤسسة الاقتصادية: إن المؤسسة الاقتصادية تسعى من أجل تحقيق العديد من الأهداف أهمها: (يحيوي، 2021)(الجويفل، 2022)

- تحقيق الربح والذي يعتبر الهدف الأول والأساسي.
- تحقيق المتطلبات المجتمعية: تسعى المؤسسة إلى تقديم منتجات وخدمات من أجل إشباع حاجات الأفراد وتغطية طلبات المجتمع.
- عقلنة الإنتاج: ويقصد بها أن المؤسسة تقوم بترشيد عوامل الإنتاج وهو ما يساعد على زيادة الإنتاجية وهذا بالاعتماد على التخطيط والرقابة على عملية التنفيذ.
- تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية مثل: المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين وغيرها...
- فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات الفائضة عن الحاجات المحلية، وتقليل الواردات الأولية.
- العمل على إنتاج مواد مخفضة الأسعار إذا تم مقارنتها بالسلع الخارجية.
- توفير حاجات السكان المحليين.
- للمؤسسة الاقتصادية أهداف ثقافية ورياضية عديدة وذلك عن طريق توفير مرافق ترفيهية وثقافية للعمال، عن طريق إنشاء ملاعب خاصة لهم في هذه المؤسسات أو مرافق كالمكتبات، وتساهل هذه النشاطات بزيادة ورفع الإنتاجية والتحفيز لدى العمال، وبحكم عصر التطور فتطور الآلات يحتاج إلى تدريب وتعليم للعمال بالآلات الجديدة مما يكسبهم مهارات جديدة.

3. مدخل مفاهيمي حول المؤسسة الاقتصادية الإسلامية.

3.1. تعريف المؤسسة الاقتصادية الإسلامية:

عرفت المؤسسة الاقتصادية الإسلامية على أنها: "تلك المؤسسة الاقتصادية التي تنشط في ظل التشريع الإسلامي وعملا به وقد كانت سباقة الى وضع الأطر الحكومية لعلاقات الأفراد ولتناول النشاط والتعامل مع الزبائن والموردين، كما أنها أدركت مبكرا ضرورة التعايش مع محيطها والتأقلم معه." (قندور، 2016، صفحة 294)

كما عرفت المؤسسات في الاقتصاد الإسلامي: "جميع الضوابط والقيود المنظمة للسلوك الفردي والعلاقات بين الناس أكان مصدر تلك الضوابط إلهيا أو بشريا، فالمؤسسات بهذا المعنى تشمل الدساتير والتنظيمات والأعراف، حتى آداب السلوك غير الرسمية وغير الإلزامية." (وكي، الاقتصاد الإسلامي "النموذج الاقتصادي البديل"، صفحة 372)

كما تعرف المؤسسات الاقتصادية الإسلامية على أنها: "المؤسسات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة التي تستثني من مصادر تمويلها الصيغ الربوية القائمة على سداد أعباء مالية ثابتة (فوائد) بغض النظر عن مستويات النشاط المحققة، وتعم على صيغ متوافقة مع الشريعة، منها القائمة على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر مثل المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الخ ومنها صيغ الهوامش المعلومة (المراجحة، الإجارة، السلم، الخ)" (وكي، الاقتصاد الإسلامي "النموذج الاقتصادي البديل"، صفحة 371)

من التعريف السابقة الذكر يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية الإسلامية هي كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية ابتداء من مدخلاتها إلى غاية الوصول إلى المخرجات من سلع وخدمات قابلة للتداول ومحلفة شرعا.

3.2. التأصيل التاريخي لظهور المؤسسة الاقتصادية الإسلامية:

لا يعتبر الاقتصاد الإسلامي وليد اللحظة حيث تمتد جذوره بامتداد التاريخ والحضارة الإسلامية، فلقد عرفت الممارسات الاقتصادية الإسلامية على المستويين الجزئي والكلبي منذ السنة الهجرية الأولى التي أنشأ فيها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم اللبنة الأولى للسوق التجاري في المدينة المنورة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية. والذي تبلورت معالمه للوجود من خلال تفعيل المبادئ الأساسية لنظام الزكاة، ومن هنا تجسدت مؤسسة الزكاة لتكون النواة الأولى لبروز هذا النوع من الهياكل الاقتصادية، ونتيجة لظهور الدولة الإسلامية الكبرى وانتشارها أصبحت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية قائمة بذاتها وعلى رأسها مؤسسة الزكاة، وذلك من خلال دواوين منظمة أنشئت طبقا لتعاليم القرآن والسنة النبوية. ومع مرور الوقت وامتداد رقعة الدولة الإسلامية تطور النظام الاقتصادي السائد وتطورت معه مؤسساته وذلك تماشيا مع تزايد وتنوع احتياجات المجتمع المسلم ورغباته، حيث نتج عن ذلك ظهور المدارس والمستشفيات، والجامعات، ودور الإيواء، ومؤسسات الوقف، ومؤسسات الحسبة، وكذا شركات العنان... وغيرها فلم يترك المسلمون مجالا فيه خيرا ونفعا للمجتمع إلا ووقفوا عليه. (وكي، الاقتصاد الإسلامي "النموذج الاقتصادي البديل"، صفحة 373)

3.3. أسباب ظهور المؤسسة الاقتصادية الإسلامية:

المؤسسة الاقتصادية الإسلامية كأي كيان أو ظاهرة اقتصادية أخرى يستدعي ظهورها بروز عدة عوامل فرضتها البيئة والظروف المعيشية تماشيا مع تزايد الاحتياجات المتعددة للأفراد، حيث توزع هذه المسببات كالآتي: (قندور، 2016، صفحة 295، 296)

3.3.1. الأسباب الطبيعية: (الفطرية) تتجلى في التفاوت في الانشغالات والصنائع والاهتمامات، والحرف التي ميز بها الله (عز وجل) بين عباده، والتي نتج عنها التخصص في تقسيم المهام والأعمال في الإنتاج، وكذا تنوع الجاذبية للمنافع والحاجيات المتفرقة. وكانت نتيجة تفاعل هذه العوامل معا سببا أساسيا في ظهور المؤسسة الاقتصادية الإسلامية.

3.3.2. الأسباب الخاصة: (الفردية) تتمثل في الدوافع الشخصية والفردية التي تكون الفكرة لدى الفرد أو المستثمر في استثمار أمواله وإنشاء مؤسسة اقتصادية، وتتنوع هذه الدوافع بين الحاجة الاقتصادية، والحاجة إلى المعاش، والميل إلى التملك... وغيرها.

3.3.3. الأسباب العامة: (الاجتماعية) أي ظهور المؤسسة نتيجة إلى قرارات الدولة، حيث عادة لا يكون الهدف الأساسي من تكوينها الربح المادي، وغنما ضمان المنافع للمجتمع بصفة عامة.

3.4. العناصر الأساسية لقيام المؤسسة الاقتصادية الإسلامية:

تقوم المؤسسة الإسلامية على مجموعة من العناصر التي تعتبر ركائز أساسية تمكنها من القيام بوظائفها على أكمل وجه، وتواكب بواسطتها متغيرات البيئة المحيطة بها. وتصنف كما يلي: (بن حمدان اللحاني، الصفحات 36-38) (قندور، 2016، صفحة 294، 295)

3.4.1. العمل: يعتبر الإسلام العمل الوسيلة الأولى للارتزاق والدعامة الأساسية للإنتاج، حيث فرض على الأفراد السعي إليه وبذل الجهد اللازم فيه وإتقانه على أكمل وجه، كما أنه يعتبر فرض كفاية عند الحاجة. وتم قسمه إلى:

- ❖ عمل مصاحب لرأس المال: حيث صاحب المال هو من يقدم ويباشر العمل؛
- ❖ عمل مقابل لرأس المال: العمل يقدم من شخص غير صاحبه بغرض المشاركة في الربح والخسارة؛
- ❖ عمل تابع لرأس المال: هو العمل الذي يبذله الأجير بغرض الحصول على أجره فقط، حيث أنه غير مرتبط بالربح والخسارة.

3.4.2. الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، حيث يجب على المؤسسة الاقتصادية استغلال الأرض ومواردها وإيجاد من التنظيمات ما يحقق هذا الغرض بما يوافق الشريعة الإسلامية.

3.5. رأس المال: يعتبر رأس المال عنصرا رئيسيا لمزاولة المؤسسة نشاطاتها، حيث أن يكون متقوما أي في حيازة الفرد ويمكن الانتفاع به. كما أن هذا العنصر ما هو إلا وسيلة فقط توظف بما يتماشى مع مبادئ الإسلام وليس غاية في ذاته، وهذا دون التهرب من حق الغير (الزكاة مثلا) في توظيفاته.

3.5.1. العقود: المؤسسة الإسلامية هي عبارة عن عقد أو مجموعة من العقود تربط بين أكثر من طرف واحد، حيث تعبر العقود شكل قانوني ينظم المعاملات وينظمها، ويعمل على حماية حقوق الأطراف ذات الصلة المعنوية منها والمادية.

4. واقع وظائف المؤسسة الاقتصادية الإسلامية في ظل نظيرتها الحالية:

4.1. الوظيفة الإنتاجية

تعرف وظيفة الإنتاج بأنها الوظيفة التي تسعى من خلالها لإستخدام مختلف عوامل الإنتاج، والجدول الموالي يفصل في هذه الوظيفة من المنظور التقليدي والإسلامي.

الجدول رقم (01): الوظيفة الإنتاجية من المنظور التقليدي والإسلامي

الوظيفة الإنتاجية	المؤسسة الاقتصادية التقليدية	المؤسسة الاقتصادية الإسلامية
التعريف	هي عملية دمج عوامل الإنتاج أي القيام بإنتاج السلع والخدمات المختلفة بغرض تحقيق الربح.	هو جهد بشري نافع ماديا كان أو معنويا واع ومنظم يترتب عليه جعل المورد صالحا لإشباع حاجة الفرد.
العمل	الجهد الذي يقوم به الإنسان سواء كان فكريا أو عضليا لغرض التأثير في العوامل الأخرى وتحويلها إلى سلع وخدمات	الجهد البشري الذي يقدم خدماته الإنتاجية بصورة محددة نظير أجر محدد وثابت
رأس المال	هو كمال ما يستعمله المنتج من أموال و سلع رأسمالية أو إنتاجية وكذلك الآلات والمعدات، وسائل النقل...	هو وسائل الإنتاج التي لا يمكن استخدامها في عمل الإنتاج ما لم تنفق أو تحول من شكل إلى شكل آخر مثل: النقود
الأرض	كل ما تحمل الأرض من ثروات خاصة المعدنية والبتروولية منها وكذا موارد طبيعية	هي وسائل الإنتاج التي لا تتغير صورها بعد استخدامها في عمل الإنتاج مثل: الأرض، الدار، الماكينات...
الإدارة	دمج عوامل الإنتاج بكفاءة لتحقيق أفضل النتائج والأرباح	هو الجهد البشري الذي لا يستهدف الحصول على أجر معين وإنما على جزء من العائد ويقدم خدمة ذات صفة إدارية
الطاقة الإنتاجية	هي أقصى ما يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من مخرجات (سلع وخدمات) في حدود ما تملكه من موارد (عناصر إنتاج)	هي إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الحلال باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة وبأفضل طريقة ممكنة.

المصدر: (محيري، 2020، الصفحات 63-74) (شوقي، 1984، الصفحات 106-141)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن وظيفة الإنتاج في المؤسسة الإسلامية لها نفس عناصر في نظيرتها المؤسسة الاقتصادية الحالية، مع الاختلاف في بعض الضوابط التي نص عليها الإسلام مثل عدم الإسراف لقوله تعالى: " وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " (سورة الأنعام الآية 31) وهذا فيما يخص عنصر الاستفادة العقلانية.

وإن عملية الإنتاج في الإسلام تخضع لمجموعة من الضوابط أهمها: (علي، 2019، صفحة 244)

- تحريم الربا، لقوله تعالى: " يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ".

- العلم والفقه بطرق المعاملات والتبادلات.

كما أن المؤسسة الاقتصادية الإسلامية توفر بيئة إنتاجية ذات جودة خصوبة أكبر من نظيرتها التقليدية نظرا لتحديداتها الدقيق لوسائل الإنتاج المناسبة والمتوافقة مع البيئة التي تعمل فيها بما يتماشى مع نوعية السلع والخدمات المطلوبة من جمهور المستهلكين بصفة عامة وأن تكون مضمونة وحلالا بصفة خاصة، وذلك بالاستفادة بالتكنولوجيات الحديثة من

تقنيات الذكاء الاصطناعي وما توفره من جودة وسرعة في التنفيذ. وكذا آليات ووسائل الأداء المتطورة كالتقدم التقني الذي تشهده وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة المستحدثة التي تساعد الكوادر الإدارية على تقديم خدمة متكاملة للفرد المستهلك.

لذا يمكن القول أن المؤسسة ذات الطابع الإسلامي يمكنها مجاراة المؤسسة الاقتصادية الحالية إنتاجيا ومنافستها بالدخول إلى أسواقها، وتشكيل ضغط عليها أيضا.

4.2. الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية العمود الأساسي الذي تقوم عليه باقي الوظائف في المؤسسة، والتي تضمن استمرارها.

الجدول رقم (02): الوظيفة المالية من المنظور التقليدي والإسلامي

وظيفة التمويل	المؤسسة الاقتصادية التقليدية	المؤسسة الاقتصادية الإسلامية
التعريف	مجموعة المهام تسعى إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة واختيار المزيج المالي الملائم والذي يحقق أحسن مردود بأقل تكاليف	عملية جلب الموارد المالية الضرورية واستثمارها لتمكين نشاط المؤسسة مع وجوب أن يكون أصل المال صحيحا وكيفية التمويل والاستعمال لهذه الأموال مشروعا
التمويل الذاتي	هو رؤوس الأموال التي يوفرها صاحب المشروع أو مالكة أو مجموعة الشركاء، ويكمن أن يكون كلياً أو جزئياً	هو رأس المال الخاص بصاحب العمل سواء كان فرداً أو مجموعة مساهمين على أن يتوفر على الشروط الصحيحة
القروض البنكية	الأموال التي تطلبها المؤسسة في شكل قروض، قد تكون مدة استحقاقها متوسطة أو طويلة الأجل ويتحمل عليها أسعار فائدة	وهي صيغ التمويل المعتمدة شرعاً لدى المصارف الإسلامية: الضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستصناع، السلم، الإيجار. دون فائدة ربوية
السوق المالية	اللجوء إلى البورصة المالية لطرح أسهم وسندات مالية تمثل حصص مالية بالنسبة للأسهم والتزامات مالية بالنسبة للسندات	اللجوء إلى السوق المالية الإسلامية من خلال عرض الأسهم للاكتتاب والحصول على التمويل من خلال صناديق الاستثمار، التأمين التكافلي...
صندوق المؤسسة	اقتطاع جزء من الأرباح واحتجازها للدورة الإنتاجية المقبلة	بالاعتماد على الفائض من الأرباح المحققة وفق مبدأ الإعلام والقبول من قبل جميع الأطراف ذات الصلة

المصدر: (مخيري، 2020، الصفحات 63-74) (قندور، 2016، صفحة 299)

من خلال الجدول السابق يتضح أن التمويل يختلف في المؤسسات الاقتصادية التقليدية عن نظيرتها في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، حيث تلجأ الأخيرة إلى صيغ التمويل الإسلامي من بنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهذا لتوفر هذه الأخيرة على خصائص وأسس إسلامية مثل نبذ التمويل بسعر الفائدة، والحث على المشاركة في الربح والخسارة، الذي يعتبر الميزة الجوهرية التي تميز التمويل الإسلامي عن التمويل الوضعي.

وما يميز المؤسسة الإسلامية هنا عن نظيرتها هي توفرها على مصادر تمويل أثبتت نجاحاتها عالمياً خلال السنوات القليلة السابقة نظراً للنجاح الساحق الذي حققته الصيرفة الإسلامية داخل بيئة الأعمال المعاصرة إذ نجد أن المؤسسات والأفراد

بغض النظر عن توجهاتهم العقائدية أصبحوا يفضلون التوجه نحو المصارف الإسلامية لما تقدمه لهم من خدمات ومنتجات ذات جودة وكفاءة عالية كالصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية وغيرها.

ومن جهة أخرى فتحت البورصات العربية والعالمية أبوابها أمام المؤسسات الاقتصادية الإسلامية وخصصت لها كل الظروف والضوابط الشرعية والتنظيمية لممارسة أعمالها بحرية وتحقيق كامل أهدافها الربحية بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية التي سهرت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على وضعها وإلزام الأسواق المالية بالعمل بها، حيث من أهمها سوق دبي العالمي، بورصة مسقط... وغيرها.

لهذا يمكن للمؤسسة الاقتصادية الإسلامية فرض نفسها محليا وعالميا نظرا للتسهيلات التي تتمتع بها داخل جانبها المالي والذي يمثل القسم الأهم حجر أساس نجاح أو فشل أي مؤسسة اقتصادية باختلاف نمطها ونوعها.

4.3. الوظيفة التسويقية:

تلعب وظيفة التسويق دورا مهما في تحقيق أهداف المؤسسة وتعظيم أرباحها وذلك من خلال عناصر المزيج التسويقي.

الجدول رقم (03): الوظيفة التسويق من المنظور التقليدي والإسلامي

وظيفة التسويق	المؤسسة الاقتصادية التقليدية	المؤسسة الاقتصادية الإسلامية
التعريف	هو نظام متكامل تتفاعل فيه مجموعة من الأنشطة التي تعمل بهدف تخطيط وترويج وتوزيع السلع والخدمات للمستهلكين	هو مجموعة الأنشطة اللازمة لأدائها لتسهيل تبادل السلع والخدمات، بما يحقق مصالح أطراف التبادل ومصلحة المجتمع، ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
عناصر المزيج التسويقي		
إستراتيجية المنتج	المنتج هو سلعة أو خدمة أو فكرة مؤلفة من حزمة من خواص ملموسة وغير ملموسة، ويقوم إما على تنوع المنتجات من خلال التقليص، التعديل، أو إعادة الترميم. وإما على دورة حياة المنتج ابتداء من التقديم، النمو، النضج، ثم الانحدار.	هو الأشياء التي تحقق منفعة حقيقية أو إشباعا حقيقيا مع قاعدة الحلال والحرام، ويقوم إما على استراتيجية الابتكار أو التكيف أو التقليد.
إستراتيجية التسعير	السعر هو القيمة النقدية لمدخل إنتاجي يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو السوق التنافسي، وهو العنصر الأكثر مرونة وجاذبا للأرباح. توضع استراتيجياته حسب عناصر المزيج الأخرى.	هو المبلغ الموافق لقيمة السلع أو الخدمات وليس للسوق سيطرة عليه ويحدد: باستراتيجية التوغل في السوق، كشط السوق، رفع أو خفض السعر.
إستراتيجية التوزيع	هو الجهد التسويقي الذي يختص بضمان توريد احتياجات المستهلكين للسلع والخدمات بواسطة المنافذ التوزيعية. ويكون إما بإستراتيجية مباشرة أو غير مباشرة تعتمد على الوسطاء.	هو حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك تسهل من عملية البيع للمكان والزمان، ويقوم على عملية الوساطة عن طريق الوكالة، أو الإجارة، أو الجعالة، أو السمسرة
إستراتيجية الترويج	يستخدم الترويج لتزويد المستهلكين بالمعلومات وتحفيز الطلب، وزيادة الكميات وتمييز المنتجات، وكذا التأثير على سلوك الزبائن يكون ب: البيع الشخصي، الإعلان، الدعاية، العلاقات العامة.	الترويج له دور فعال في سلوك المستهلك وتعظيم المنفعة، يعتمد على العلاقات العامة، التسويق المباشر، الرعاية، قوة البيع كلها تخضع للضوابط الشرعية.

المصدر: (محمد و آخرون، 2015، الصفحات 562-559)(خداش، 2019، الصفحات 13-44)

من خلال ما تم عرضه في الجدول نجد أن وظيفة التسويق تسهل العملية بين طرفي المصلحة سواء داخل المؤسسة الاقتصادية التقليدية أو نظيرتها الإسلامية، حيث يكمن جوهر الاختلاف أن عناصر الميزج التسويقي لها وضعت وتعمل وفق أحكام الشريعة ويجب أن تكون محللة فقط، لقوله تعالى " ويحل عليهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث " (سورة الأعراف، الآية 157).

يعتبر التسويق المرآة العاكسة للمنتجات والخدمات التي تقدمها أي مؤسسة داخل السوق لزبائنها وعملائها المستهدفين لذا يمكن للمؤسسة الاقتصادية الاستفادة منه بشكل كبير للترويج لفكرتها الأصلية التي تمثل بحد ذاتها سوقا زرقاء بعيدة عن المنافسة والاقتصاديات الحمراء التي تسبح فيها باقي المؤسسات الأخرى وتبذل جهدا كبيرا للحفاظ على حصتها السوقية من الاندثار. وهذا لأن المؤسسات الإسلامية لديها القدرة الكافية للغوص في أسواق جديدة أساسها تقديم منتجات مبتكرة للمستهلكين وبفكرة إبداعية جوهرها المنتج الحالي بطريقة فريدة تجعله حالالا ومتوافق مع الشريعة الإسلامية وبالتالي توجهها نحو تعظيم أرباحها وخلق مكانة خاصة بها داخل بيئة الأعمال المعاصرة دون التخوف من وجود المؤسسات الاقتصادية التقليدية.

4.4. وظيفة الموارد البشرية:

يمثل الرأس المال البشري محور المنظومة المؤسساتية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي، حيث يهتم كل منهج بوظيفة الموارد البشرية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): وظيفة الموارد البشرية من المنظور التقليدي والإسلامي

وظيفة الموارد البشرية	المؤسسة الاقتصادية التقليدية	المؤسسة الاقتصادية الإسلامية
التعريف	مجموع الإنشاءات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية في المنظمة وهي هيكل مكلف بإدارة المستخدمين، العلاقات الاجتماعية.	عملية واسعة شاملة ومستمرة، متعددة الجوانب لتغيير الأفراد وتطويرهم إلى الأفضل، وهي ذلك القطاع الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي
عناصر إدارة الموارد البشرية		
التخطيط	هو ضمان توافر العدد المناسب من الأفراد العاملين للمنظمة والوقت والمكان المناسبين للنهوض بالأعمال التي يتطلب أدائها في الحاضر والمستقبل.	هو عملية ضمان اختيار وتعيين الأفراد الأصح للوظيفة طبقا للقدرة والخبرة والمعرفة الفنية للقيام بالعمل المطلوب، وكذا الخصائص الجسمية والعقلية مع توفر هيكل الأخلاق والقيم.
تحليل العمل	هي عملية جمع المعلومات عن التنظيم الإداري القائم والوظائف، والتعرف على إجراءات ولوائح العمل ومواقع هذه الوظائف في البناء التنظيمي.	هو عملية وضع الأسس الصحيحة للبيئة العملية ووضع الدستور الأخلاقي والمهني والتنظيمي الذي يربط العلاقة بين أفراد المنظمة من لوائح عمل وأجور وترقيات وحوافز.
توصيف الوظائف	هي عملية اختيار الفرد المناسب للعمل ووضع الأسس السليمة للفصل والترقية، رسم سياسة عادلة للأجور وتحسين بيئة العمل.	هي عملية اختيار الشخص المناسب انطلاقا من الانسجام والتوافق بين الوصف الوظيفي والسمات الوظيفية المطلوب توافرها في شاغلها
استقطاب الموارد البشرية	عملية اكتشاف الكفاءات المتاحة للوظائف الشاغرة عن مجموعة من الاختبارات لضمان وضع الفرد المناسب في المكان المناسب.	هي عملية جذب الفرد وتوخي الدقة أثناء الاختيار المناسب لشغل الوظيفة، وفق معيار الموازنة بمعنى الشخص المناسب في المكان المناسب.

تقييم الأداء	تحليل وتقدير أداء كل فرد وهو نظام يتم من خلاله تحديد مدى كفاءة العاملين في المؤسسة.	هي المسؤولية المتبادلة بين العامل وصاحب العمل، أي على المسؤول توفير ما يعين العامل على أداء عمله ومهامه وفي المقابل يكون على العامل التزام القيام بواجباته المسندة له.
التحفيز	عملية تشجيع الأفراد واستنهاض همهم حتى ينشطوا في أعمالهم وهو مؤشر مميز على درجة فعالية المؤسسة.	هي مجمل الإمكانيات المتاحة في البيئة المحيطة بالعامل، والتي تستخدم لتحريك المزيد من دوافعه نحو سلوك معين وأدائه لنشاط بشكل الجيد وهو الأمر الذي يعود بالنفع على المنظمة.
التدريب والتأهيل	يتمثل في تلك العملية التي يتم من خلالها تزويد العاملين بالمعرفة والمهارة لتنفيذ عمل معين.	عملية تلزم العنصر البشري بالتزود بالمعرفة والخبرات التي تساعد في أداء مهامه على أكمل وجه.

المصدر: (بوالشرش و محامدية، 2016، صفحة 270.264) (مسيخ، 2015، صفحة 62.60) (البرعي و مرسى، 2001، صفحة 212.209)

وفقا لما تم عرضه في الجدول أعلاه حيث فصلنا في مفهوم وظيفة الموارد البشرية داخل كل نوع مؤسسي وقارنا بين كل عنصر على حدا كيف يتم تطبيقه وفق كل نظام منهما. يمكننا أن نقول أن كلتا الوظائفيتين تعملان على نفس النسق إلا أن المؤسسة الاقتصادية الإسلامية ركزت بصفة خاصة على العدل وتكافؤ الفرص، واختيار العامل، والاهتمام بطرق تدريبه وتحفيزه بما يخدم مصالح المؤسسة عملا بقول الله تعالى: " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " (سورة الزلزلة، الآية 7-8)

ولأن أساس فكرة المؤسسة الاقتصادية الإسلامية ومنشأها هو التعريف بضوابط الاقتصاد الإسلامي والالتزام بمبادئه، ولأن هذه المبادئ مستقاة من كتاب الله وسنة نبيه الكريم فجدير بها ان تتحلى تلقائيا بالمبادئ التي تتناسب وتتواءم مع واقع الهيكل الإداري والكوادر الفردية التي تقوم على سير العمل ونجاح هذه المؤسسات داخل الأسواق. وهذا لا يمنعها أيضا من الاستفادة التطورات في الممارسات الإدارية التي تم التوصل إليها حاليا وكذا توفير البيئة التكنولوجية المناسبة لطاقمها الإداري لتحقيق عنصر التحفيز وتطوير وتسهيل الأداء بما يضمن زيادة الإنتاجية.

5. قراءة في المؤسسة الاقتصادية الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (05): المسؤولية الاجتماعية من المنظور التقليدي والإسلامي

المسؤولية الاجتماعية	المؤسسة الاقتصادية التقليدية	المؤسسة الاقتصادية الإسلامية
التعريف	تظهر في أثر قراراتها ونشاطاتها على المجتمع والمحيط من خلال سلوك يتسم بالشفافية والأخلاقية وتساهم في التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصالح واحترام القوانين والاتفاقيات	تتصف بالشمولية وعامة لكافة مناحي الحياة، تركز على التنمية المستدامة عبر المحافظة على الموارد الطبيعية والموازنة بين النواحي الروحية والمعنوية والجسدية
اتجاه المساهمون	المالكون والمستفيدون المباشرون من نشاط المؤسسة؛ يتحملون المخاطر الاستثمارية؛ يتوقعون عائدا مجزيا ومناسبا من الاستثمارات.	هم الملاك الحقيقيون للمؤسسة؛ تتعد المؤسسة بالإدارة الجيدة لأموالهم مع إعلامهم بالطريقة؛ توفير عوائد عن استثمار أموالهم مع الاستخدام الأمثل لها.
اتجاه الزبائن	وضع إجراءات تمكن من تحسين جودة الخدمات؛ رصد آراء المستهلكين وقياس درجة رضاهم؛	فرض العقوبات التي تكفل حماية المستهلك والحث على الأمانة؛ الأمر برعاية جودة المنتجات والنهي عن بيع الغرر؛

الاهتمام بالخصائص الاجتماعية والبيئية.		ترشيد النفقات وحرية المعاملات وفقا للشرع.
اتجاه العمال	تقديم مصالحهم من الأجور والمكافآت؛	إعطائهم أجرهم كاملا مع التعجيل في الدفع،
	توفير ظروف العمل المناسبة والملائمة؛	إقامة العدل وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال؛
اتجاه الموردين	توفير التكوين والتدريب ووضع نظام الحوافز.	الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات وفق مبدأ الشورى.
	علاقة مبنية على الثقة المتبادلة والوثيقة؛	الوفاء بكل الالتزامات تجاه الموردين وتسويتها وفقا للاتفاق
اتجاه المجتمع المحلي	توفير نوعية العقود الطويلة المدى والمرضية؛	ضرورة وجود عقد مكتوب يوضح كل ما يتعلق بالمعاملات المالية والتجارية
	السعي لتوفير الخدمات المتوافقة مع رغبات المجتمع.	تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والاهتمام بالتكافل الاجتماعي؛
اتجاه البيئة الطبيعية	الأخذ بعين الاعتبار صحة الإنسان والكائنات الحية	الامتناع عن إتلاف الموارد الطبيعية؛
	وعوامل الطبيعة من مياه، وتربة، وهواء	الامتناع عن تلويث البيئة بكل عناصرها؛
اتجاه جماعات الضغط	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك؛	إشراك الآراء التابعة للجمعيات ضمن جدول أعمال المؤسسة؛
	التعاون الصادق مع الصحافة ووسائل الإعلام.	الصدق والشفافية في المراسلات مع الجهات الإعلامية.
اتجاه الحكومة	التعامل بأهمية وحذر كبير باعتبارها الممثل القانوني للدولة	الامتثال بدفع الضرائب المفروضة والزكاة المستحقة
	اعتماد المنافسة التامة والعادلة؛	اعتماد المنافسة الشريفة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
اتجاه الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة	وضوح الآليات المستعملة والاتفاق على إجراءاتها.	تمثل مراعاة هذه الفئة أولوية كبيرة لدى المؤسسة ملزمة بالتعامل مع احتياجاتها على أكمل وجه
	العمل على تلبية الاحتياجات الخاصة بهم بأحسن صورة	

المصدر: (مجيدر و حمر العين، 2019، الصفحات 144-146)(هايل، الصفحات 248-252)

من خلال ما تم عرضه في جدول حول طبيعة تصور كل نط مؤسساتي سواء المؤسسة التقليدية أو الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية، نرى أن المؤسسة الاقتصادية الإسلامية تولي المسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة وتسعى إلى تحقيقها وإفادة الأفراد والمجتمع على أكمل وجه نظرا لأنها واجب إسلامي ديني قبل أن يكون إنساني واقتصادي تطبيقا لقوله تعالى: "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الزكاة وإتاء الزكاة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار" (سورة النور، الآية 63-73).

هذا على غرار نظيرتها التقليدية التي تسعى إلى تحقيقها تطبيقا للقوانين والتشريعات التي تلزمها بذلك.

6. نظرة عامة حول المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في أهم البورصات العربية

لم تبقى فكرة المؤسسة الاقتصادية الإسلامية مجرد فكرة أو نموذج تسعى الدراسات الاقتصادية الإسلامية إلى تطبيقه والحدث على العمل به داخل بيئة الأعمال المعاصرة، حيث نجد أن الكثير من الدول الإسلامية شرعت قوانين وبيئة تشريعية تضبط التعامل مع هذا النوع من المؤسسات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية من جهة، وبما يخدم مصالحها ويحقق

أهداف اقتصاديتها من جهة أخرى. ومن أهم هذه الدول نجد: قطر، السعودية والإمارات المتحدة العربية، ماليزيا، الكويت... وغيرها.

ولأن الدول العربية الإسلامية على وجه الخصوص تسعى جاهدة لتحقيق التوافق بين المؤسسات العاملة في اقتصادها والتي تمثل المؤسسات المتوافقة مع أحكام الشريعة أو المؤسسات الاقتصادية الإسلامية جزءا مهما وفعالا ونشطا داخل بورصاتها الحالية، والتي تمثل واحدة من أهم البنيات التحتية للقطاع المالي تعمل على الإشراف على تنظيم سوق الأوراق المالية العربية.

6.1. المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في بورصة مسقط:

6.1.1. **لمحة عن بورصة مسقط:** تم إنشاء سوق مسقط للأوراق المالية، بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم 88 / 53 بتاريخ 21 يونيو 1988 ككيان واحد يهدف إلى تنظيم سوق الأوراق المالية العمانية لاستكمال البنية التحتية للقطاع المالي في السلطنة وقد كانت عبارة عن جهاز حكومي أهم أهدافها الإشراف على سير عمليات بيع وشراء الأوراق المالية والعمل على إرساء أسس العدالة في التسعير وسلامة الإجراءات وتسوية الحقوق والالتزامات بين أطراف التعامل. تتيح السوق المجال لتداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة والسندات التي تصدرها حكومة السلطنة أو شركات القطاع الخاص بالإضافة إلى وحدات صناديق الاستثمار وأية أدوات استثمارية محلية أو غير محلية يوافق عليها السوق.

6.1.2. تطور حجم تداول المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة:

تم التركيز على السنوات الأربعة الأخيرة لمواكبة التغيرات الاقتصادية الجارية حاليا، حيث تشهد المؤسسات المتوافقة مع الشريعة انتعاشا كبيرا نظرا للأهمية التي أحيطت بها مؤخرا.

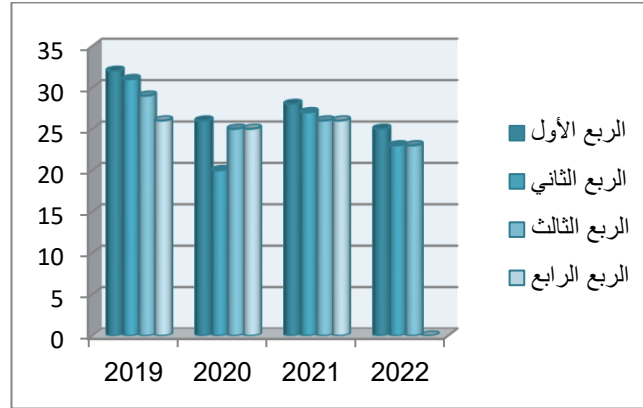
الجدول رقم (06): عدد المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في بورصة مسقط

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنويا	
32	31	29	26	30	2019
26	20	25	25	24	2020
28	27	26	26	27	2021
25	23	23	/	24	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (argaam.com)

تعلن بورصة مسقط دوريا قائمة الشركات التي تتوافق أعمالها وسلوكها المالي مع متطلبات الشريعة الإسلامية حسب القواعد الشرعية المقررة من طرف هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). (Muskat, stock exchange, 2022, p. 01)، ويكون ذلك مرفقا مع عدد المؤسسات التي سجلت وضعت الخروج من السوق والمؤسسات التي دخلت والتزمت بالمعايير الموضوعية.

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لتطور المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في بورصة مسقط



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06)

من خلال نتائج الجدول وما يوضحه المخطط البياني لتطور المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في بورصة مسقط على امتداد الفترة الزمنية (2022/2019) نجد أن هذا النوع من المؤسسات استطاع أن يفرض نفسه داخل بيئة الأعمال المعاصرة بغض النظر عن ظروف المنافسة الصعبة بسبب تركز المؤسسات الاقتصادية التقليدية ومدى مناسبة النظام الاقتصادي العالمي السائد لنجاح نشاطها. إلا أن وحسب ما يوضحه الشكل البياني استطاعت المؤسسات الإسلامية الانتشار والتطور تدريجياً خصوصاً في هذه السنوات الأخيرة فنجد أن عددها يتراوح بين 20 و 35 مؤسسة ناشطة في البورصة تتوزع بين مختلف مجالات الصناعة من استهلاكية، إنتاجية، مالية وغيرها. لذا يعتبر الوضع الحالي لا بأس به ومبشر لما يمكن تحقيقه من قبل هذه المؤسسات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن متوسط عددها حوالي 40 شركة داخل بورصة عمان وهو في تزايد مستمر مما يرجح إمكانية انتشارها أكبر عبر الزمن وانفتاحها على أسواق أخرى سواء عربية أو عالمية.

6.2. المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في سوق دبي المالي:

6.2.1. لمحة عن سوق دبي المالي: تم تأسيس سوق دبي المالي كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب قرار وزارة الاقتصاد رقم 14 لعام 2000م، أتاح سوق دبي المالي قناة مثالية للسيولة لعدد كبير من الشركات التي أعادت تشكيل الإمارة على مدى السنوات الماضية القليلة. خاصة الشركات العقارية، والخدمات المالية، وكذا مختلف القطاعات الاقتصادية. (سوق دبي المالي، 2023)

6.2.2. تطور حجم تداول المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة:

بالاعتماد على التقارير الدورية التي ينشرها سوق دبي المالي على موقعه الرسمي للحفاظ على الشفافية والإفصاح اللازم لبيانات المعاملات المالية التي تتم داخله، تم تجميع تطور عدد المؤسسات الاقتصادية الموافقة لضوابط الشريعة المعتمدة من خلال هيئة الرقابة الخاصة به خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022. كما يعرضها الجدول التالي:

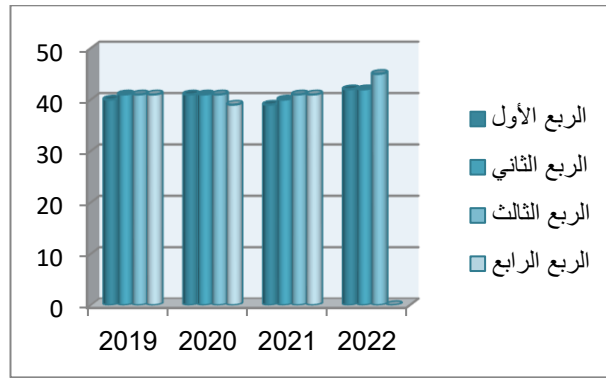
الجدول رقم (07): سوق دبي المالي

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنويا	
40	41	41	41	40	2019
41	41	41	39	40	2020
39	40	41	41	40	2021
42	42	45	/	43	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (سوق دبي المالي، 2023)

ويمكن توضيح نتائج الجدول التالي من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لتطور المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في سوق دبي المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (07)

من خلال نتائج الجدول السابق وما يوضحه التمثيل البياني يمكن القول أن سوق دبي المالي يمثل وجهة مالية مناسبة للمؤسسات الإسلامية الاقتصادية خاصة الناشطة في منطقة الخليج العربي، حيث أنه يعتبر السوق المالية التي تستحوذ على أكبر حصة من المؤسسات الإسلامية بالمقارنة مع الأسواق المالية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022.

يلاحظ أن المتوسط لعدد المؤسسات الناشطة يصل تقريبا إلى 50 مؤسسة اقتصادية ذات طابع إسلامي وتتوافق مع الضوابط التي وضعتها هيئة الرقابة الخاصة بالسوق المالي، وهي في تزايد مستمر مما يفسر مدى اهتمام الأنظمة المالية بالتوجه نحو الاقتصاد الإسلامي من جهة، ويثبت مدى نجاعة نموذج المؤسسة الإسلامية على أرض الواقع وأنه تجربة تستحق التعميم والتشجيع محليا وعالميا.

6.3. المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في بورصة ساندك دبي:

6.3.1. لمحة عن سوق ساندك دبي: فتح ساندك دبي في عام 2005م كسوق مالي دولي في الشرق الأوسط، ويعتبر منصة فريدة من نوعها تمكن المستثمرين الإقليميين والدوليين من القيام بعملياتهم المالية. كما يتيح للشركات الاستفادة من تجمع المستثمرين الفريد الذي يضم الثروات الإقليمية والدولية، حيث تقع البورصة في مركز دبي المالي العالمي وتخضع لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية والتي تعمل وفق أعلى المعايير الدولية. (DAMAN SECURITIES)

6.3.2. تطور حجم تداول المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة:

يوضح الجدول الآتي الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة والتي تم تلخيصها عددياً اعتماداً على التقارير الدورية التي نشرها سوق دبي المالي للمؤسسات التي تنشط داخل بورصة ساندك دبي خلال الفترة ما بين 2019-2022.

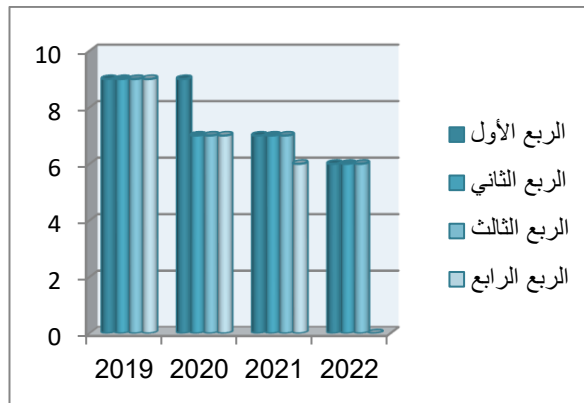
الجدول رقم (08): بورصة ناسداك دبي

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	سنويا
2019	9	9	9	9	9
2020	9	7	7	7	7
2021	7	7	7	6	6
2022	6	6	6	/	6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (سوق دبي المالي، 2023)

كما وجب التعبير عن معطيات الجدول بواسطة تمثيل بياني لتوضيح الصورة أكثر وتكوين نظرة عن إمكانية نشاط هذا النوع من المؤسسات.

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لتطور المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الناشطة في سوق ناسداك دبي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (08)

نتيجة للمعطيات التي يوضحها الجدول والرسم البياني حول حقيقة نشاط المؤسسات الاقتصادية الإسلامية داخل هذه البورصة إذ نجد أن عدد المؤسسات ضعيف جداً وشبه منعدم مقارنة مع الحجم الكبير الذي تضمه البورصة من مؤسسات وشركات اقتصادية عربية وعالمية، وهذا ما يثير التساؤل حول السبب الحقيقي لعدم تمكن المؤسسات المتوافقة مع الشريعة من الدخول وممارسة نشاطها وفق المعايير التي تضعها الهيئة الرقابية المسؤولة عن لائحة الضوابط الشرعية للبورصة. ونظراً لأن متوسط عدد هذه المؤسسات لم يتجاوز العشر مؤسسات خلال سنوات الدراسة، وهو في تناقص مستمر حيث سجل أكبر عدد لدخول المؤسسات في سنة 2019 بتسعة مؤسسات متوافقة مع الشريعة فقط وواصل الانخفاض إلى غاية الست مؤسسات في الربع الثالث من سنة 2022، وهذا ما أصبح يشكل لزاماً تحدياً كبيراً لهذا النوع من المؤسسات

من خلال البحث عن أسباب الخلل والعجز وإيجاد حلول سريعة لها تمكنها من اختراق هذه البورصة والاستفادة من مزايا التداول داخلها

ولعل من أبسط هذه الحلول لجوء المؤسسات الاقتصادية الإسلامية للاستفادة من فوائد التكنولوجيا الرقمية المعاصرة، وتقوية شبكات الاتصال التكنولوجية لديها، وكذا والبحث في سبل التوسع في تحقيق الشمول المالي الرقمي للاستفادة من إيصال منتجاتها لأكبر عدد ممكن من الأفراد على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم.

وكنتيجة عامة عن قراءة بسيطة ونموذجية لعينة من البورصات العربية تمكنت من ضم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية لممارسة نشاطها داخل حيزها السوقي، يمكننا القول نموذج المؤسسة الاقتصادية الإسلامية أو المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حقيقة وأرض الواقع هو تجربة تستحق الدعم والتشجيع من خلال توفير البيئة المناسبة لعملها. لذا وجب على الأنظمة الاقتصادية والأجهزة المالية الحرص والعمل على سن القوانين والتشريعات المتوافقة مع نشاط هذا النوع من المؤسسات من جهة، وعلى توفير الوسائل والآليات الاقتصادية، الإدارية، والتكنولوجية، والتقنية الداعمة لها من جهة أخرى لتسمح لها بتحقيق مكانة لها داخل الأسواق ومن ثم التوجه نحو التوسع والانتشار داخل بيئة الاقتصادية المعاصرة.

7. الخلاصة.

إن العالم الإسلامي يواجه تحديات كبيرة تجعل منه خاضعا لسياسات وقوانين تتعارض مع مبادئه، ورغم بروز النظام الإسلامي وفرض نجاحه أمام الأنظمة الأخرى إلا أن هناك فجوات أخرى في الاقتصاد لابد أن يتدركها المسلمون، وتعتبر المؤسسات الاقتصادية أبرزها وهذا نظرا للتجاوزات التي تحدث داخل بيئتها والتي لا تمت بصله للإسلام، أن اقتراح مؤسسة اقتصادية إسلامية يعتبر الفرصة الأمثل لمعالجة الخلل والتجاوزات التي تنافي الدين الإسلامي، حيث أن خلق مؤسسة اقتصادية إسلامية له مجموعة من الفوائد تتمثل في:

- يجعل المؤسسة أكثر واقعية من خلال بناء حياة شخص معنوي متوازنة تحفظ له حقوقه ومن جهة أخرى تبين له واجباته؛
- وجود مؤسسة اقتصادية إسلامية يسمح بالحد من التجاوزات الغير شرعية في نظام بعض المنتجات والتي لم تكن ظاهرة للمستهلك من قبل؛
- تسمح المؤسسة الاقتصادية الإسلامية على وضع حد للممارسات المشبوهة سواء في البيئة الخارجية أو الداخلية، وخير مثال على ذلك الغش والاحتكار والاستغلال والطمع وأيضا حفظ تعب العمال؛
- ضبط السوق وحمايته من المعاملات المحرمة واتفاقيات المشبوهة؛
- تنظم جميع المعاملات تنظيما دقيقا محكما مبني على التعاليم الإسلامية؛
- السعي إلى تحقيق الأرباح والمكاسب الأعلى حساب مصلحة الفرد والمجتمع، وإنما في إطار تضمن لها الحرية الاقتصادية؛
- ترشيد سلوك المسير داخل المؤسسة؛

- ترشيد معاملات المؤسسة مع جميع أطراف المصلحة وفق مقاصد وتعاليم الإسلام وآدابه وأخلاقياته من صدق والتزام وتسامح.

8. المصادر والمراجع

- أحمد دنيا شوقي. (1984). النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي. الرياض، السعودية: مكتبة الخرجي.
- الطيب وكي. (بلا تاريخ). الاقتصاد الإسلامي "النموذج الاقتصادي البديل". مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، 32(1).
- إيمان مجاوي. (8، 11، 2021). تاريخ الاسترداد 26، 10، 2022، من موضوع: <https://mawdoo3.com>
- أيوب مسيخ. (08، 2015). إدارة الموارد البشرية في الفكر الإسلامي. باب الإدارة، 39.
- بلال مجيدر، و عبد الرزاق حمر العين. (12، 2019). المسؤولية الاجتماعية المؤسسات الاقتصادية. مجلو أوراق اقتصادية، 3(2).
- بن الجليل فوزي محبريق. (2020). مدخل لاقتصاد المؤسسة. الوادي، الجزائر: مطبعة الرمال.
- سعد بن حمدان اللحياي. (بلا تاريخ). مبادئ الاقتصاد الإسلامي.
- سيد عبد النبي محمد. (2019). إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز . 28; hgvpd, hgvpd, hgvpd.
- صهيب الجويل. (7، 09، 2022). موضوع. تاريخ الاسترداد 29، 11، 2022، من أهداف المؤسسة الاقتصادية: <https://mawdoo3.com>
- عبد الكريم قندور. (10، 2016). مراجعة علمية لكتاب: المؤسسة الاقتصادية الإسلامية وتمويلها. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 29(3).
- عبد الله عمر محمد، و آخرون. (2015). استراتيجية المزيج التسويقي ودورها في زيادة الحصة الوقية دراسة استطلاعية 77 لأراء عينة من الأفراد العاملين في شركة سيتي سنتر التجارية في مدينة زاخو. مجلة جامعة زاخو، 03(02).
- عبد المولى إبراهيم طشطوش هائل. (بلا تاريخ). الدور الاجتماعي للمؤسسة من منظور اقتصادي إسلامي.
- عفيفة دراج. (2017). دور الاتصال البصري في التعريف بالمؤسسة الاقتصادية وتطويرها. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر (03).
- فارس خدش. تحليل وتقييم المزيج التسويقي لشركات التسويق الشبكي في ظل المزيج التسويقي للإسلامي. أطروحة مقدمة في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة -العربي ابن مهدي-، أم البواقي، الجزائر.
- مجموعة من الباحثين. (2021). الاقتصاد الإسلامي: منشأه، خصوصية، منهجه. وكالة الصحافة العربية.
- محمد عبد الله البرعي، و محمود عبد الحميد مرسى. (2001). الإدارة في الإسلام. جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- محمود عزت اللحام، و هشام أيمن عزريل. (2016). دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي: دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 303.
- نور الدين بوالشرش، و إيمان محامدية. (12، 2016). واقع إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(27).